

بيان دولة قطر
الدورة 158 للمجلس التنفيذي 7-2 فبراير 2026، جنيف
بند جدول الأعمال: 34 الوثيقة: EB158/55 B158_55-ar.pdf
العنوان: التقرير الخاص باجتماعات لجان الخبراء ومجموعات الدراسة

بعد الاطلاع على الوثيقة، تشكر دولة قطر عمل أمانة فريق الخبراء على هذا التقرير، وفي إطار مراجعتنا للتقرير الخاص باجتماعات لجان الخبراء، نود الإدلاء بالملاحظات التالية:

فيما يتعلق بالتدابير الفعالة التي ينبغي أن تنظر المنظمة في اتخاذها وتحافظ في الوقت نفسه على المدخلات العلمية الضرورية للجان المواضيعية العامة التابعة لهيئة الدستور الغذائي لكي تفي بولاياتها، تقترح دولة قطر ما يلي:

1. تعزيز التنسيق والتكامل بين اللجان: التنسيق بين لجان الخبراء المختلفة والاستفادة من مخرجاتها العلمية، مع دمج اللجان الفنية المتشابهة في الاختصاص.
2. تحديد الأولويات على أساس المخاطر والأثر الصحي: تركيز الموارد المتاحة على القضايا ذات الأولوية العالية والتي تمثل مخاطر صحية كبيرة على الصحة العامة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.
3. الاستفادة من الخبرات العلمية الإقليمية والدولية: توسيع قاعدة الخبراء من خلال إشراك الخبرات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المعترف بها من دول الأعضاء دون الإخلال باستقلالية ونزاهة التقييم العلمي.
4. الاعتماد على أساليب عمل أكثر كفاءة: استخدام الاجتماعات الافتراضية أو الهجينة، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية للاجتماعات، بما يقلل التكاليف التشغيلية مع الحفاظ على جودة المخرجات العلمية.
5. تعزيز الشراكات والتمويل المستدام: استكشاف فرص الشراكة مع الجهات الدولية ذات الصلة، مع وضع أطر واضحة للحوكمة وتجنب تضارب المصالح، لضمان دعم مستدام للأنشطة العلمية.
6. تحسين إدارة المعرفة وتبادل البيانات: تعزيز استخدام قواعد البيانات المشتركة ما بين المنظمات والأدلة العلمية المنشورة سابقاً، وتحديثها بشكل دوري لدعم عمل اللجان دون الحاجة إلى تكرار التقييمات من الصفر.

بإمكان هذه التدابير مساعدة المنظمة على تحقيق توازن فعال بين القيود المالية الحالية والحاجة المستمرة إلى مدخلات علمية موثوقة وقوية تدعم عمل اللجان التابعة لهيئة الدستور الغذائي وتضمن اتساقها مع أهدافها في حماية صحة المستهلكين وتيسير الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.